NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

الأستفتاء التركي 2017 والتحولات الهيكلية الجديدة : الدوافع والأبعاد

مركز نون

وحدة تحليل السياسات

17 ابريل/ نيسان 2017

Noon Association for Strategic Studies

info@nooncenter.org

www.nooncenter.org

التصويت لصالح التعديلات "يجعل تركيا أقوى" ، بهذه العبارة الحازمة أنطلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتهيئة أذهان الناخبين والمؤيدين له بقوة بأتجاه التغيير الدستوري عبر الأستفتاء الذي جرى يوم أمس الأحد المصادف 2017/4/16، ذلك الجهد الذي لازم أردوغان منذ زمن طويل، لتثبيت دعائم وركائز حزب العدالة والتنمية في الحكم ولمدة زمنية أطول .

وضمن خط التوقعات فقد رجحت كفة التعديلات الدستورية بعد أن صوت لصالحها 51.25 % ، مقابل 48.75% ، وبمشاركة تجاوزت الـ 80%، لتشمل 55 مليونا و319 الفاً و222 ناخباً تركيا باصواتهم بحسب وكالة أنباء الأناضول التركية الرسمية، ليتاح لأردوغان تنفيذ ما أسس له عبر مراحل وفترات مهمة من تاريخ تركيا المضطرب والمهم في أن واحد .

تضمنت أبرز التعديلات التي مثلتها المواد الثماني عشر بالأتي :

- ❖ تعزيز صلاحياة الرئيس التركي : إذ تقضي التعديلات بتعزيز سلطات الرئيس التركي التنفيذية التي تمكنه من تعيين وإقالة كبار موظفي الجمهورية التركية .
- ❖ إلغاء منصب رئيس الوزراء ، ليحل محله نائبين أو ثلاثة عوضاً عنه يتم أختيارهم من قبل ذات الرئيس.
- ❖ تدخل رئيس الجمهورية المباشر في السلطة القضائية: إذ بموجب التعديل الدستوري سيختار الرئيس بشكل مباشر أو غير مباشر ستة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاء والمدعين، الذي يتولى التعيينات والإقالات في السلك القضائي فيما يعين البرلمان سبعة أعضاء، فضلاً عن إلغاء المحاكم العسكرية .
- ❖ حالة الطوارئ : يحق للرئيس التركي حصراً وبموجب التعديل الدستوري الجديد إتخاذ قرار فرض حالة الطوارئ قبل عرضه على البرلمان " الذي يحق له أختصارها أو تمديدها أو رفعها عندما يرى ذلك مناسباً" ، على أن يكون فرض حالة الطوارئ حصراً عند حدوث "إنتفاضة ضد الوطن" أو "أعمال عنف تهدد بأنقسام الأمة ". كما يحدد المدة الأولية لحالة الطوارئ بستة أشهر، ويستطيع البرلمان تمديدها بطلب من الرئيس لأربعة أشهر كل مرة.
- ❖ البرلمان التركي : بموجب التعديل الدستوري الجديد سيرتفع عدد النواب من 550 إلى 600، مع خفض السن إلى الحد الأدنى وهو من 25 الى 18 سنة .إضافة إلى ذلك سيتم تنظيم أنتخابات تشريعية مرة كل خمس سنوات بدلاً من 4 سنوات، وبالموعد نفسه في الثالث من نوفمبر2019، وسيحتفظ البرلمان بسلطة إقرار وتعديل وإلغاء القوانين والتشريعات، وستكون لدى البرلمان صلاحيات

الإشراف على أعمال الرئيس لكن الأخير سيحضى بسلطة إصدار المراسيم الرئاسية حول كل المسائل المتعلقة بالسلطة التنفيذية، ولا يمكن بالمقابل للرئيس إصدار مراسيم بت بها القانون، وبذات الوقت إذا ما أتهم الرئيس أو أثيرت شبهات حوله بأرتكاب جنحة ، فيجوز للبرلمان هنا ان يطلب فتح تحقيق على ان يكون ذلك بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء.

- ❖ الجمع بين المنصب السياسي "الرئاسة " والمنصب الحزبي " رئيس الحزب" ، فبموجب هذا التعديل الدستوري سيكون الأمين العام لحزب العدالة والتنمية هو ذاته رئيساً للجمهورية التركية، لأنه أوجز للرئيس الأحتفاظ بعلاقته مع حزبه.
- ❖ حق الرئيس في عرض الميزانية على البرلمان :أيضاً كان من موحبات التعديل الدستوري الجديد منح رئاسة الجمهورية هذا الحق .

دوافع التحول الى النظام الرئاسي في تركيا :

- ❖ ثمة دوافع ذات طابع تاريخي كانت وراء هذا الأستفتاء من أجل إجراء تغييرات دستورية مهمة وفق ادراك اردوغان، منها محاولة تركيا إستعادة تاريخها الكبير، تاريخ الدولة العثمانية، في إضفاء لمسات جديدة لقائد يحاول إظهار ذاته بمظهر القائد الذي يعززه الشعب بالتمحور حوله، ويرتكز عليه في ذات الوقت.
- ❖ إنهاء حالة الضعف التي شهدتها الحكومات الإئتلافية التركية منذ إنقلاب 1980 الذي تزعمه الجنرال كنعان ايفرين. ذلك أن النظام الرئاسي، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، يكون أكثر فاعلية في إصدار القرارات بسرعة دونما تقييدات برلمانية مباشرة في الموافقة من عدمها أثناء مراحل صدور القرار، لاسيما عندما يتعلق الأمربالقرارات الإستراتيجية المهمة.
- ❖ رغبة أردوغان بشكل خاص وحزب العدالة والتنمية بشكل عام تركيز أغلب السلطات بيد رئيس الدولة إستثماراً للوقت المناسب والفرصة المناسبة، لاسيما بعد وقوع إنقلاب 16 تموز 2016 الفاشل.
- ❖ خلق نوع من الأستقرار السياسي لينعكس على الأستقرار الأمني والاقتصادي .
- ❖ أستثمار موضوع الاستفتاء لإيصال رسائل للخارج بان الشعب التركي يؤيد وجود أردوغان في السلطة، رغم أن فارق التصويت بسيط جداً، وأن الشعب هو من صوت لصالح التعديلات الدستورية ، وهو ذاته قبل ذلك من ساهم في إفشال الأنقلاب الذي وقع في 16 تموز 2016، لإضفاء نوع من الشرعية على تصرفات وافعال أردوغان الحالية واللاحقة.

- ❖ تمسك حزب العدالة والتنمية بالسلطة إلى عام 2029 ، طبقاً للحسابات والمعطيات الجديدة التي ستنتج عنها التعديلات الدستورية.
- ❖ يرى حزب العدالة والتنمية أن التعديلات التي تم الاستفتاء إلى صالحها، ستعزز من سياسة تركيا الخارجية وأستقامتها على الصعيد الخارجي، بالرغم من وجود مناهضين لهذا الأمر داخلياً.
- ❖ تتطلع تركيا الجديدة "تركيا أردوغان" إلى إحكام القبضة في الداخل، عبر توسيع صلاحيات الرئيس وسلطاته، ليتخذ مواقف أكثر حزماً من أي تيار معارض في الراي أو التوجه.
- ❖ ضرورات المرحلة تقتضي منها السير بهذا الأتجاه، بحسب مدركات حزب العدالة والتنمية، لاسيما بعد المتغيرات العديدة التي شهدتها تركيا داخلياً وأمتدادها الخارجي.

أما عن أبعاد هذه التغييرات وما ستقود إليه في السنوات المقبلة ، فيمكن القول بأنها تتجسد في ثلاثة أبعاد داخلية واقليمية ودولية، فأما عن البعد الداخلي، إذا صحت توجهات أردوغان بأن التعديلات الدستورية هي "أهم اصلاح في تاريخنا وأنها ستخدم عملية التقدم في البلاد" ، فأن مثل هذه الأجراءات ممكن أن تعمق الفجوة أيضاً، والتي بدأت تتسع ما بين الأحزاب المعارضة وحزب العدالة والتنمية، لاسيما بعد أحداث محاولة أنقلاب تموز 2016، وزج الألاف من المواطنين الاتراك في السجون، فضلاً عن فصل الألاف منهم عن دوائر حكومية، بدعوة علاقتهم بمنفذي الأنقلاب، وبذا يتجلى البعد الداخلي في معادلة بسيطة تتمثل بالأتي: إن سعي حزب العدالة والتنمية للتمسك بالسلطة بشكل موسع ولفترة أطول يعني المزيد من المعارضين على المستوى الداخلي، لاسيما أولئك الذين يتقاطعون مع تطلعات أردوغان وحزبه، "حزب الشعب الجمهوري CHP ، وحزب الشعب الديمقراطي HDP بالتحديد "، ويرون أنهم يستبعدون تدريجياً من أي شأن سياسي، وبالمحصلة سيولد ذلك مشاكل داخلية يصعب أحتوائها، الأمر الذي قد يتولد عنه ضعف في أداء الدولة الخارجي، لأنه ببساطة على وفق الداخل ينتظم سير الخارج.

أما عن البعد الأقليمي، فيتمثل بمدى إنعكاس تلك التغييرات الدستورية، وما ينتج عنها من توسيع لصلاحيات الرئيس على علاقة تركيا بمحيطها الأقليمي، لاسيما وأن تركيا تربطها علاقات مهمة تبادلية الأثر والتأثير بالمحيط الأقليمي الذي تنتمي اليه وامتداه. فقدر تعلق الأمر بسوريا والعراق وايران، يمكن القول بأن توسع صلاحيات الرئيس أردوغان في الداخل ستنعكس حتماً على إظهار موقف أكثر حزماً في تعامله الخارجي مع الملف السوري بالذات، وربما بالتوافق مع النظرة الأمريكية في ضرورة حسم الأمور قياساً بالزمن المفتوح.

أما عن العراق، فربما سنشهد تغييراً في العلاقة ما بين البلدين مرده إلى ان بغداد تأمل في التعاون مع أنقرة في ظل نظام سياسي مرن إلى حدٍ ما، لا تتركز معظم السلطات بيده، إنطلاقاً من مشتركات المصالح الإستراتيجية، فضلاً عن قضايا مهمة جوهرية كانت متغيرات مهمة في محطات العلاقة التاريخية ما بين بغداد وانقرة، تتمثل بالمياه، والحدود ، والقضية الكوردية. هذا في ظل إدراك كلا الطرفان أهميتهما بالنسبة للأخر، ناهيك عن قضايا أخرى تثار منها مسألة (تنظيم الدولة الإسلامية: داعش) ومسألة التواجد التركي على الأراضي العراقية، وأثر كل ذلك على مستقبل العلاقة بين البلدين في ظل نظام الرئاسة الأردوكانية الجديدة.

وكذلك الحال بالنسبة إلى طهران التي تنظر إلى تركيا أنها قطب أقليمي منافس لها في دوائر المصالح والنفوذ، وبذا فأن هذا التنافس يتجه إلى التصاعد مع توسع الصلاحيات لرئيس ينتمي الى حزب هو حزب العدالة والتنمية.

أما عن إسرائيل، فبالرغم من أن التوجس الذي ينتابها من أنقرة يتمثل في تصور بعض الشعوب العربية والإسلامي لأردوغان على انه زعيم إسلامي يدافع عن قضايا محورية تمسها بالصميم، منها القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، إلا أن كل من تركيا وإسرائيل يدركان تماماً المصالح والتفاهمات الإستراتيجية التي تربطهما ببعض، في ظل أتفاقيات بعيدة ، ومنذ وقت سابق.

أما البعد الدولي فيتجسد بمواقف كل من الولايات المتحدة والأتحاد الأوربي وروسيا الأتحادية، فبالرغم من أن الموقف الأمريكي من التعديلات الدستورية لم يتبلور بشكل رسمي بعد، إلا أنها ستقف تماماً كما أعتادت عليه، بالضد من أي تقييدات داخلية، إنطلاقاً من لغة المصالح، وأوراق الضغط بالتأثير، ذلك أن أنقرة أعترفت بوقوف الولايات المتحدة مع محاولة الأنقلاب الأخيرة، وأتهمت واشنطن بأحتواء ودعم جماعة فتح الله كولن، الأمر الذي يدفع بواشنطن الى النظر الى مسألة التعديلات الدستورية على أنها ردة فعل حازمة من أردوغان تجاه تراكمات تلك الاحداث وأمتداد تأثيرها المستقبلي.

أما عن الأتحاد الاوربي فالمسألة تختلف تماماً، إذ رفضت كل من ألمانيا وهولندا والسويد أجتماعاً كان قد حَضَر له مؤيدي اردوغان قبل فترة الاستفتاء، وبالتحديد منع هولندا السبت 11 مارس، وزيرين تركيين من لقاء الرعايا الأتراك للترويج للتعديلات الدستورية، ثم تبعتها السويد في يوم الأحد 12 مارس/آذار، عندما ألغت أجتماع نائب رئيس حزب العدالة والتنمية مهدي إكر، مع مؤيدي الحزب بعد إجراء مماثل من قبل المانيا ، الأمر الذي زاد من توتر العلاقات الاوربية – التركية، إلى درجة دفعت الرئيس اردوغان إلى

وصف هذه الدول ببقايا النازية ، لتنتقل العلاقات الى منحى أخر منخفض. بينما حذرت فرنسا لاكثر من مرة عقوبة الأعدام التي ينوي الرئيس أردوغان الأقدام عليها، بعد عرضها بحسب قوله إلى الاستفتاء الشعبي.

بالمجمل سينظر الغرب إلى التغييرات والاجراءات التي يتطلع إليها أردوغان على أنها تعني بمرور الأيام تغييراً لذلك المنهج الذي أسس له أتاتورك في الأنتقال إلى العلمانية بشكل موسع .

ثمة ملاحظتين مهمتين تستدعي الأنتباه هنا، تتمثل الأولى في أن نسبة الرفض الكبيرة للتعديلات الدستورية والبالغة 48.75% ، كانت قد جاءت من حزب الحركة القومية التركي وبعض الأحزاب القريبة من حزب العدالة والتنمية، كحزب السعادة وحزب الفضيلة وغيرها، بالرغم من التوجيه الذي تلقته عناصر هذه الأحزاب من قبل قياداتها بالتصويت لصالح التعديلات، ذلك أن نسبة الرفض من قبل حزب الشعب الجمهوري لم تتجاوز الـ 25% من مجموع أولئك المصوتين بالضد من التعديلات الدستورية. بينما تشير الملاحظة الثانية إلى أن تركيا بعد الأستفتاء على التعديلات الدستورية هي بالضرورة ليست تركيا قبل التعديلات الدستورية.

ختاماً أضحى واضحاً أن التغييرات التي ينوي عليها الرئيس أردوغان قادمة لا محال، وبشكل تدريجي، كون نسبة التصويت في الاستفتاء أيدت ذلك، لكن الأمر المهم هنا هو هل ستسرع تلك التغييرات من تراجع منحى الصعود للجمهورية التركية نتيجة لبعض المثالب المصاحبة لها ؟، أم أنها ستكون سبباً في تقدم تركيا وتحقيق مصالحها العليا بحسب قول أردوغان؟ تبقى المعطيات اللاحقة للتغييرات الدستورية خير من يرجح منحنى الصعود أم التراجع ، طبقاً لحسابات ستشهدها الساحة التركية داخلياً وامتدادها الخارجي في القابل من الايام .